الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 12 ربيع الاول 1422 هـ 5 يونيو 2001 العدد 8225

بريد طباعة

الملك فهد: الصهاينة استدرجوا المنطقة لمستوى لا يبشر بخير وعدوانهم حرب حقيقية

خادم الحرمين الشريفين في خطابه لأعضاء مجلس الشورى: ما يقلقنا هو توفير فرص عمل للخريجين

* لا ينبغي تحميل «أوبك» مسؤولية الإضرار بالاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط

* أطالب القطاع الخاص بتوفير مزيد من فرص العمل لأنه واجب وطني ينبغي الوفاء به

* اتفاقيات استثمار قطاع الغاز مع الشركات العالمية ستجلب الخير الكثير جدة: محمد سمان أدى القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أمس، رئيس ونائب وأعضاء مجلس الشورى بمناسبة تعيينهم في المجلس لدورته الثالثة. وتقدم الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير رئيس المجلس ونائبه صالح شطا وأعضاء المجلس أمام الملك فهد في القسم، قائلين: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وألا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والامانة والاخلاص والعدل».

خادم الحرمين الشريفين اثناء استقباله اعضاء مجلس الشورى امس (واس)

وأعلن خادم الحرمين الشريفين عن افتتاح أعمال المجلس في دورته الثالثة، خلال استقباله أعضاء المجلس، بحضور الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، والامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

ووجه خادم الحرمين الشريفين خطابا ملكيا، كشف فيه النقاب عن رؤية وتقييم القيادة السعودية لمجمل الظروف الراهنة والتغيرات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية. وقدم الملك فهد في كلمته لأعضاء مجلس الشورى، دلائل وبراهين على أن تلك الرؤية الثاقبة والتقييم ينبعان من الاسس التي قام عليها الحكم في السعودية والاستمرار في ثوابتها إضافة إلى التفاعل المستمر مع المعطيات والمستجدات.

وسلط الملك فهد في تلخيصه رؤية القيادة السعودية لتجربة الشورى، باعتبارها أحدث تجربة مؤسساتية في الدولة، مؤكدا في كلمته «أن مناسبة افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى تعني مرور ثماني سنوات على هذه الممارسة في شكلها الحالي، وهي سنوات أكدت بفضل الله صلاحية هذا المنهج وفاعليته

وهو المنهج الذي دعانا الى الاخذ به ديننا الحنيف بهدف تنمية حياة المجتمع والعمل على تطويره».

وأكد خادم الحرمين الشريفين في هذا الشأن أن من أبرز أولويات القيادة السعودية توفير فرص عمل للخريجين، ووصفها بأنها «ما يقلقنا من شؤون مواطنينا مسألة في غاية الاهمية وهي توفير مزيد من فرص العمل». وشدد بالقول «أطالب القطاع الخاص بالمزيد من توفير فرص العمل فهذا واجب وطني ينبغي الوفاء به».

ووصف الملك فهد الممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني بأنها «حرب حقيقية استخدم فيها الصهاينة كل أنواع الاسلحة الفتاكة». محذرا في ذات الشأن بأن هذا المستوى الذي استدرج فيه الصهاينة المنطقة «لا يبشر بأي خير في المستقبل القريب أو البعيد». وطالب الولايات المتحدة على وجه الخصوص بـ«الاضطلاع بدور حاسم ينهي هذا الوضع الذي يتجاهل فيه العدو جميع الاتفاقيات والمواثيق والمبادئ».

وفي إطار تناوله وشرحه لمواقف بلاده الخارجية اعتبر الملك فهد بن عبد العزيز الاتفاقيات التي أبرمتها السعودية مع الدول المجاورة بأنها تصب في دعم استقرار المنطقة وتحقيق الطمأنينة والرخاء، مستشهدا في هذا الشأن بمعاهدة الحدود الدولية التي وقعتها السعودية مع اليمن، والاتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين بلاده والكويت، واتفاقية ترسيم الخرائط النهائية للحدود البرية والبحرية مع قطر، إضافة إلى الاتفاقية الامنية مع إيران.

وفي ما يلي نص كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، التي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منها وبثتها وكالة الانباء السعودية (واس):

الحمد لله الذي أسبغ علينا وابل النعم والصلاة والسلام على نبيه المصطفى كريم الشيم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أيها الاخوة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

باسم الله نعلن بداية الدورة الثالثة لمجلس الشورى في تكوينه الجديد، وعلى بركته تعالى نفتتح أعمالها في هذا اليوم المبارك، ونسأل الله العلي القدير أن يبارك الجهود وأن يجعل النيات والاعمال خالصة لوجهه الكريم وينفع بها الامة انه سميع مجيب.

أيها الاخوة:

ان من دواعي السرور أن نرى مجلس الشورى يواصل مسيرته بنجاح، يستلهم من الماضي أصالته ويستشرف المستقبل في خططه ودراساته فهو يجمع بين الماضي والمستقبل دون تعارض أو تنافر وتحت مظلة من المحبة وأواصر الاخاء والايمان.

ولا أخفيكم أيها الاخوة شعورا بالارتياح كلما رأيت العالم يتفهم حرص هذه البلاد على إتباع منهج الشورى غير مقلدة ولا مبتدعة، مؤكدة أن الشريعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان وأن منهاج الشورى احتل مكانة متزايدة ومرموقة بين الدراسات المعاصرة، وقد ساهمت تجربة مجلسكم في ارساء قواعد الممارسة الشورية وتقديم هذه الممارسة الاسلامية الفريدة الى العالم.

أيها الاخوة:

اننا نود أن نعبر عن سرورنا لحرص مجلس الشورى على ممارسة مهامه بروح المسؤولية جاعلا الشريعة الاسلامية هي النور الذي يهتدي به عند مباشرة أعماله وملتزما ما تقضي به مصلحة الامة عند النظر في الموضوعات المعروضة عليه، وهذا ما يجعل الثقة تزداد به والخاطر يطمئن الى موضوعيته والنفس تسعد بانجازاته فازدان سجله الحافل في ما مضى من عمره بالعديد من الانجازات مما ساهم في مساعدة البلاد على المضي في طريقها الصحيح نحو مستقبل أفضل ضمن مسيرة تنميتها الشاملة ولله الحمد والمنة.

أيها الاخوة:

يسعدني أن التقي بكم في هذا اليوم كما جرت العادة بذلك في كل عام، وان من المعلوم أن مناسبة افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى تعني مرور ثماني سنوات على هذه الممارسة في شكلها الحالي، وهي سنوات أكدت بفضل الله صلاحية هذا المنهج وفاعليته وهو المنهج الذي دعانا الى الاخذ به ديننا الحنيف بهدف تنمية حياة المجتمع والعمل على تطويره. وهذا يضمن بحول الله ما يصبو اليه الجميع من العدل والرفاه، فليس عبثا أن اختار مؤسس هذا الكيان الشامخ جلالة الملك عبد العزيز - رحمه الله - الشورى الاسلامية أسلوبا للاسهام في ادارة شؤون البلاد والعباد في وقت كانت فيه المذاهب الفكرية والانظمة الوضعية تقترح للبشرية صيغا مختلفة لتنظيم العلاقات بين طبقات المجتمع وفئاته.

لم يكن خياره - رحمه الله - سوى شريعة الاسلام وكان ذلك تأكيدا لايمانه واعتزازا بخدمته للمقدسات الشريفة واعتدادا بولايته على الارض التي نزل الوحي فيها على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وانطلقت منها الرسالة المحمدية وقدمت للبشرية حضارة الاسلام التي احترمت الانسان المكلف بعمارة الارض والحفاظ عليها. ومن هذا المبدأ انطلق جلالة الملك عبد العزيز - رحمه الله - في منهجه في الحكم فكان هدفه، منذ أن بدأ مشروعه التاريخي في وحدة البلاد ومنذ أن شرع في تحقيق طموحه الحضاري في البناء، أن يضمن لشعبه الامن والاستقرار اللذين بدونهما لا تتحقق التنمية وبغيرهما لا مستقبل مشرقا للاجيال.

ومن هنا كانت مواقفه النيرة من أجل دعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام العالمي في كل مكان ولقد ظلت بلادنا ولله الحمد وفية لمنهج الملك عبد العزيز في حكمه في الداخل وفي علاقاته بالخارج وهو منهج مستمد من تعاليم الدين الحنيف والعقيدة التي جاهد وناضل من أجل تثبيتها وقد وفق الله أبناءه من بعده فكانوا أمناء على رسالته، أوفياء لعهده، مقيمين شرع الله في كل أقوالهم وأفعالهم.

أيها الاخوة: لقد وضع والد الجميع جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله في عام 1346 الاساس الاول لمجلسكم هذا، ثم لمسنا أن الحاجة تدعو الى اعادة النظر في نظامه ولوائحه واجراءاته بما يتوافق مع حاجات بلادنا الراهنة وبما ينسجم مع متطلبات العصر وضروراته فأصدرنا نظامه الجديد في عام 1412 ليواصل المجلس ممارسة مهماته ويضطلع بمسؤولياته بفاعلية وحيوية، ولقد جاءت هذه الممارسة ولله الحمد محققة للطموحات وأكدت نجاعة الخيار الاسلامي مما ساعد على انجاز ما تحتاج اليه البلاد من أنظمة وقدمت مقترحات من شأنها أن تساعد في بلوغ الاهداف فكانت نتائج أعمال المجلس تصب في ما هو خير للوطن والمواطنين وانه يحق لنا أن نفخر بكل ما تحقق وهذا هو ما يزيدنا تمسكا بممارستنا الشورية ويدفعنا الى تقديم المزيد من الدعم لمسيرتها. ومن السهل ملاحظة اهتمامنا بنشاطات المجلس وما نقدمه لقراراته من دعم وما تحظى به مقترحاته من مؤازرة سواء من قبلنا شخصيا أو من قبل جميع أجهزة الدولة فنحن جميعا فريق واحد هدفه رفعة هذه البلاد وعزتها بعيدا عن مزالق المصالح الذاتية التي ظل شعب هذه البلاد بفضل من الله بعيدا عنها.

ومن الجدير بالذكر في سياق دعم مسيرة المجلس ما قررناه من زيادة في عدد الاعضاء سواء ما حدث من ذلك في هذه الدورة اذ بلغ العدد مائة وعشرين عضوا أو ما تم في الدورة السابقة عندما ارتفع العدد من ستين عضوا الى تسعين وهذا تأكيد على نجاح هذه الممارسة ورغبة في توسيع قاعدة المشاركة. وقد أعاننا الله عز وجل بفضله ومنته على أن نختار في دورات المجلس الثلاث نخبة من رجال هذه البلاد من المشهود لهم بالديانة والعلم والخبرة والاستقامة والاخلاص، وأذكر هنا ما قلته لاخوانكم في بداية الدورة الاولى قبل ثماني سنوات من انني (اخترت) ولكنني في الوقت ذاته (احترت) لانني كنت أجد نفسي دائما أمام قوائم طويلة من المرشحين الجديرين بالعمل في المجلس من بين أبناء هذا الوطن العزيز، وهذا الكلام الذي أقوله في هذا اليوم والذي قلته في ذلك اليوم هو اعلان مني عما تضمه بلادنا فعلا من رجال مؤهلين بالعلم، متسلحين بالايمان يؤكدون دائما باسهاماتهم في حقول التنمية المختلفة استعدادهم المستمر لمزيد من البذل والعطاء.

ولا يسعني في هذه المناسبة الا أن أشكر كل من ساهم من اخوانكم الاعضاء السابقين في أعمال المجلس في دورتيه السابقتين فقد كانوا على ما توخيناه فيهم من الدأب والمثابرة والاخلاص وقد أدوا الامانة وأوفوا بما عليهم من الواجب.

أيها الاخوة:

انني أهنئكم ببلادكم التي تنطلق جميع تطلعاتها من مبادئ الدين الحنيف وأهنئ بلادكم بكم وأنتم تسهمون بعقولكم وبفكركم مع بقية مواطنيكم في دفع مسيرة التنمية الى الامام. ولعلكم تدركون مدى اهتمامي بالشأن المحلي في بلادنا مما يمس حياة كل من يعيش في هذا الوطن ويحقق مستقبلا مشرقا ان شاء الله للاجيال القادمة فلا أدع فرصة واحدة التقي فيها بالمسؤولين في الحكومة دون أن أنبه بشدة الى ضرورة قيام مختلف الجهات ذات العلاقة بما هو متوجب عليها من خدمة المواطنين ومن تسهيل أمورهم والعمل على راحتهم وتحقيق مطالبهم، فان مما أوصانا به ديننا الحنيف العدل بين الناس، وان من أوجب الواجبات على الدولة تحقيق الرفاه لمواطنيها وتمهيد الطريق أمامهم لبلوغ الاهداف الكريمة التي يصبون اليها.

وفي هذا الصدد فان مما يقلقنا من شؤون مواطنينا مسألة في غاية الاهمية وهي توفير مزيد من فرص العمل للخريجين من شبابنا الذين يغادرون كراسي التحصيل العلمي متجهين الى ميادين العمل، ذلك أنه بالقدر الذي وفرنا فيه فرص التعليم لهم فاننا سنعمل بعون الله تعالى على توفير فرص العمل لهم أيضا، وانني في الوقت الذي أشيد فيه بما تحقق حتى الآن في هذا المجال من طرف القطاع الخاص، الا أنني أطالب هذا القطاع بالمزيد، فهذا واجب وطني ينبغي الوفاء به لما في ذلك من خير على بلادنا وعلى مواطنينا. وقد أكدت في مناسبات مختلفة على ضرورة المراجعة المستمرة لقرارات سعودة الوظائف بقطاعيها العام والخاص ووضع استراتيجية للاستقدام تراعي تطورات سوق العمل المحلية وتراعي أيضا مسألة تزايد أعداد السعوديين المتجهين الى هذه السوق، ونأمل ان شاء الله أن تحقق كل هذه الجهود الغايات المرجوة منها.

اننا ندرك أن المساهمة في بناء الوطن والمحافظة على مكتسباته ورعايتها وصيانتها هي واجب المواطن ومسؤوليته قبل أي أحد، ونعلم أن سوق العمل تحتاج الى التأهيل العلمي والتدريب العملي التطبيقي، فهذان عنصران مكملان لبعضهما. ولذلك فقد حظي قطاعا التعليم والتدريب بنصيب وافر من ميزانية هذا العام على سبيل المثال، وقد فعلنا ذلك من أجل أن تستطيع الجامعات والكليات ومعاهد التدريب الفني والمهني أن تستوعب أعدادا أكبر من الشباب، هذا فضلا عن ما هو مطلوب أصلا من القطاع الخاص في مجال تدريب الشباب وفق احتياجاته الواقعية. وان مما يثلج صدري أثناء الحديث عن التعليم في بلادنا أن أتذكر بكل فخر ما وصل اليه هذا القطاع من تطور، وليس أدل على ذلك من أن مدارس التعليم العام للبنين والبنات تعد بعشرات الآلاف بالاضافة الى أعداد من الكليات وثماني جامعات يتلقى العلم فيها ما يزيد على خمسة ملايين طالب وطالبة ويقوم على تدريسهم الاف من الكفاءات التعليمية.

وتستدعي هذه المناسبة أن أذكّر هنا بالخطة التنموية السابعة التي أقرها مجلس الشورى وأصدرها مجلس الوزراء قبل عدة شهور، فقد كان مما ركزت عليه تلك الخطة توفير الخدمات التعليمية وتدريب الكوادر السعودية التي تعد أساسا من روافد تعزيز القدرات الانتاجية للكفاءات الوطنية التي ستتمكن ان شاء الله من التعامل مع التطورات التقنية في المجالات المختلفة، ولا سيما أن الخطة نفسها أكدت على تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الانتاجية في مجالات الاقتصاد المختلفة.

أيها الاخوة:

لقد أخذت الدولة بأسلوب التخصيص في بعض القطاعات ومن أهم أهداف هذا الاسلوب زيادة حيوية القطاع الخاص من جهة ودفعه الى مبادرات مستمرة من شأنها تلبية احتياجات المجتمع من الجهة الاخرى، فالتخصيص يعمل على توسيع مشاركة المواطنين في الاصول المنتجة وتشجيع رأس المال الوطني والاجنبي للاستثمار محليا ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدراته التنافسية، ومن نتائج ذلك كله زيادة فرص العمل للشباب السعودي.

وليس من المستغرب أن نسهب في الحديث عن واقع شبابنا ومستقبلهم فنحن نولي دائما اهتماما خاصا للتطورات والبرامج والمشاريع التي تتصل مباشرة بحياة المواطنين وتساعد على رفاهيتهم وتسهم في تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أكدت عليه جميع الخطط التنموية التي عرفتها بلادكم. ونذكر هنا على سبيل المثال بعض ما تضمنته الخطة التنموية الاخيرة، فمما بشرت به تلك الخطة افتتاح وتشغيل 29 مستشفى بطاقة اجمالية مقدارها 4630 سريرا، والبدء في انشاء 71 مستشفى جديدا طاقتها الاجمالية 8300 سرير، وافتتاح وتشغيل 250 مركز رعاية صحية أولية، وانشاء 17 كلية صحية منها 9 للبنين و8 للبنات، وافتتاح وتشغيل 60 مركز اسعاف، وانشاء 1111 مدرسة ابتدائية و819 مدرسة متوسطة و905 مدارس ثانوية، وافتتاح 10 كليات تقنية و17 معهدا فنيا ثانويا متعددة التخصصات، وزيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني لتصل الى 55 الف طالب في نهاية الخطة وتخريج 50 الف طالب خلال سنوات الخطة واستيعاب حوالي 17 الف متدرب بمراكز التدريب المهني في نهاية الخطة وتخريج حوالي 46 الف متدرب خلال سنوات الخطة، هذا فضلا عما بشرت به الخطة في حقول الطرق والاتصالات والشؤون البلدية والقروية وأجهزة الخدمات الاخرى.

ان رفع الكفاءة الانتاجية وحسن الاداء مع ترشيد الانفاق ودفع الفعاليات الاقتصادية الى مزيد من الحيوية وكذلك الاستغلال الامثل لموارد الدولة، كل هذه الامور من شأنها أن توصلنا مع توفيق الله الى أهدافنا المثلى التي نرمي اليها في خططنا التنموية ولعلكم تدركون أن غايتها ومنتهاها جميعا هو كما ذكرنا دائما خدمة المواطن ورفعة الوطن. أيها الاخوة: ان اقتصادنا الوطني على الرغم من الظروف التي مرت به في السنوات الماضية اخذ في استرداد عافيته، ولا بد أن تتضافر من أجل ذلك جهود الدولة وجهود القطاع الخاص وينبغي أن أذكّر هنا بأننا مغتبطون بالمشاريع الاقتصادية العملاقة التي أقامها القطاع الخاص في البلاد، ويسرني أن أشيد برجال الاعمال السعوديين الذين يستثمرون رؤوس أموالهم داخل السعودية لان زيادة الاستثمار وانشاء المشروعات الاقتصادية في الداخل من شأنها أن تسهم بشكل فعال في توظيف رؤوس الاموال مما يمثل دعما قويا للاقتصاد الوطني، وما تم مؤخرا من صدور نظام الاستثمار الاجنبي، وانشاء الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العليا للسياحة، والتنظيم الذي صدر بشأنها، انما تهدف كلها لدفع عجلة التنمية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. وكما تعلمون فقد تأسست الشركة السعودية للكهرباء شركة مساهمة برأسمال يزيد على33 مليار ريال مما يعطي دفعة قوية للقطاع الخاص للاسهام في مسيرة التنمية من خلال مؤسسات قادرة على التخطيط والانجاز. ولا بد أنكم سمعتم وقرأتم ما صدر عن المجلس الاعلى لشؤون البترول والمعادن من اقرار الاتفاقات التحضيرية والتي تم توقيعها مع عدد من شركات النفط العالمية التي ستتولى تنفيذ مشاريع تطوير قطاع الغاز في السعودية. ولا شك أن البلاد تنتظر من هذه المشاريع الخير الكثير ان شاء الله سواء من حيث عائداتها الاقتصادية المباشرة أو من حيث اسهامها في استيعاب بعض العمالة السعودية المؤهلة.

وهناك عدد من الانظمة والاستراتيجيات التي درسها مجلس الشورى وأصدرها مجلس الوزراء خلال السنة المنصرمة، وهي تعد تأكيدا على سعي دولتكم الى تحقيق المزيد مما هو منتظر منها تجاه مواطنيها والمقيمين على أرضها. ومن ذلك الاستراتيجية العمرانية الوطنية، ونظام تملك العقار لغير السعوديين، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظام المطبوعات والنشر، ونظام رعاية المعوقين، وقيام لجنة رعاية السجناء، وانشاء مجلس الضمان الصحي وغير ذلك. أيها الاخوة: أما في ما يتعلق بالشأن البترولي وتفاعلات سوق النفط فقد سبق أن أبدنا في حينه اعلان (كراكاس) الصادر عن القمة الثانية لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء في منظمة «أوبك،» فنحن نؤمن بضرورة التعاون والتضامن بين الدول الاعضاء بما يضمن مصالحها ويكفل حسن استغلالها لثرواتها الوطنية.

والبترول كما يعلم الجميع مادة استراتيجية تشكل مصدرا رئيسا للطاقة، وهي أسهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للعالم في مختلف المجالات، ولهذا لا ينبغي أن يغيب عن بالنا ضرورة تدعيم العلاقات التي تربط بين المنظمة والدول الاخرى المنتجة للنفط من جهة والدول المستهلكة من جهة أخرى، وذلك في اطار من التعاون والتفاهم ومراعاة المصالح المشتركة. فاستقرار سوق النفط وتوازنها مسؤولية مشتركة بين الجميع ولا يجب تحميل منظمة «أوبك» مسؤولية الاضرار بالاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد طالب اعلان (كراكاس) الدول المستهلكة بتبني مواقف عادلة تجاه البترول في أسواق الطاقة العالمية كما طالبها باعادة النظر في سياساتها لتخفيف العبء الضريبي من أجل فائدة المستهلك. وانطلاقا من ايمان السعودية بضرورة مد الجسور بين الدول المنتجة والدول المستهلكة فقد اقترحت أثناء استضافتها لمنتدى الطاقة الدولي قبل عدة شهور انشاء أمانة عامة ودائمة لمنتدى الطاقة وقد أبدينا استعدادنا لاستضافة الامانة في بلادنا الامر الذي من شأنه أن يسهم في فتح مزيد من قنوات الحوار والاتصال بين مختلف الاطراف. اننا مهتمون باغتنام كل الفرص السانحة للتعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة بما يكفل استقرار سوق النفط وبما يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي ويدفعه الى النمو المستمر.

وفي ما يتعلق بدورنا على الصعيدين العربي والاسلامي فأنتم تعلمون حرص السعودية على توحيد الصف العربي وعلى تعزيز التضامن الاسلامي واستثمار جميع امكاناتها في مختلف المستويات بما يعود على أمتنا العربية والاسلامية بالخير والاطمئنان والاستقرار وبما يوفر الرخاء ويعزز فرص السلام في سائر أنحاء العالم. ومن هنا يجيء دعمنا اللامحدود لمنظمة المؤتمر الاسلامي، فنحن نشيد بالدور الذي تؤديه هذه المنظمة في خدمة التعاون بين الدول الاسلامية وفي تعزيز العمل الاسلامي المشترك. ومن هنا أيضا تأتي مؤازرتنا ووقوفنا الى جانب جامعة الدول العربية لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

أيها الاخوة:

اننا في العالم العربي نبدي دائما رغبة واضحة في أن تعيش منطقتنا وشعوبها سلاما حقيقيا، فهذا الهدف هو ما نسعى جميعا الى تحقيقه بوصفه خيارا استراتيجيا. ولكن العالم كله يشهد ما يمارسه الصهاينة في فلسطين ضد العرب وضد مقدساتهم وأراضيهم فهم لا يتورعون عن استخدام كل أنواع البطش والتقتيل والتدمير ولا سيما في الايام الاخيرة اذ تمثل العدوان في حرب حقيقية استخدم فيها الصهاينة كل أنواع الاسلحة الفتاكة بما في ذلك الطائرات وراجمات الصواريخ، في الوقت الذي تقف فيه القوى الدولية عاجزة تماما عن ردعهم عن غيهم وغطرستهم.

ان هذا المستوى الذي استدرج الصهاينة المنطقة اليه هو مستوى لا يبشر بالخير بأي حال لا بالنسبة للمستقبل القريب ولا بالنسبة للمستقبل البعيد واننا ندعو الضمير الانساني العالمي لوضع حد لهذه الممارسات ضد الشعب الفلسطيني الاعزل، كما نطالب الولايات المتحدة الاميركية على وجه الخصوص بالاضطلاع بدور حاسم ينهي هذا الوضع الذي يتجاهل فيه العدو جميع الاتفاقات والمواثيق والمبادئ التي قامت عليها حقوق الانسان.

فهل ستستجيب الامم المتحدة ومجلس الامن لمساعدة اخواننا الفلسطينيين بارسال قوة دولية تعمل على وقف سقوط المزيد من الشهداء والمصابين. ان الجميع يعرفون موقفنا من القضية الفلسطينية ومن السلام في منطقة الشرق الاوسط، ونحن نقول دائما بأن هذه المنطقة لن تنعم بالامن والاستقرار ما لم يستعد الفلسطينيون كامل حقوقهم وما لم يتمكنوا من اقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس وما لم تعد الجولان السورية وما لم تعد جميع الاراضي العربية المحتلة.

اننا كما كنا دائما سنستمر ان شاء الله في تقديم كافة أنواع الدعم الذي يحتاجه اخواننا الفلسطينيون، ولعلي بهذه المناسبة أذكّر هنا أنه كان لهذه البلاد شرف المبادرة بما أعلنه نيابة عنا أخي الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في القمة العربية التي عقدت في القاهرة باقتراح صندوق انتفاضة القدس برأسمال قدره 200 مليون دولار، وكذلك اقتراح انشاء صندوق الاقصى ويخصص له 800 مليون دولار، وتسهم السعودية بربع المخصص لهذين الصندوقين. وقد تبنت القمة هذين المقترحين السعوديين وما ذلك الا جزء مما تقدمه بلادنا من دعم مادي لاخواننا الفلسطينيين وهو سيسهم ان شاء الله في تمكينهم من الاستقلالية الاقتصادية.

ان ما تقدمه بلادنا لفلسطين العزيزة ولاخواننا الفلسطينيين هو واجب يمليه علينا ديننا الحنيف، وهو جزء مما تقوم به السعودية من دعم للمسلمين في كل مكان، وينبع ذلك من ايمانها الراسخ بما يمليه عليها موقعها الرفيع الذي تحتله في ضمير جميع المسلمين فهي مسؤولة تجاه الله عز وجل وتجاه هذه الامة عن كل ما يصون الاسلام وعن كل ما يحفظ للمسلمين حقوقهم ومكتسباتهم.

ان من أهدافنا التي نسأل الله أن يوفقنا دائما الى تحقيقها تعزيز تضامن المسلمين وتكريس فرص التعاون بين دولهم للوصول للمزيد من الانجازات التي تدعم مكانتهم وتوحد كلمتهم وتلم شملهم بما يحقق لهم العزة والمنعة، والسعودية لن تدخر وسعا في سبيل استمرار دورها الخير في محيطها العربي وفي أمتها الاسلامية.

أيها الاخوة: ان سياسة الاخاء والتعاون التي تنتهجها بلادنا مع الاشقاء العرب والمسلمين هي السياسة ذاتها التي حكمت علاقاتها مع جيرانها الاقربين، فنحن نتبادل معهم احترام الارادات ونحن نلتقي بهم عند كل فرصة من فرص التعاون الممكنة لما يعود بالخير الكثير على أوطاننا وشعوبنا، واننا ندرك مثلهم أن هذا مما يدعم استقرار بلداننا ويحقق الطمأنينة والرخاء لمواطنينا. ولقد كان لمجلس التعاون الخليجي دوره الفعال في العمل على تحقيق هذه الاهداف فالانجازات التي تحققت من خلال هذا المجلس من حقنا جميعا أن نغتبط بها، ولولا قناعة قادة المنطقة بجدوى لقاءاتهم تحت مظلة هذا المجلس لما أضافوا الى قمتهم السنوية العادية ما سمي اليوم باللقاء التشاوري الذي يتم كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة الى ذلك. ان من واجب السعودية أن تدعم أهداف هذا المجلس وأن تساعد على تهيئة كل ما يحتاج اليه من فرص النجاح في مهماته وواجباته.

أيها الاخوة:

في اطار تهيئة المزيد من فرص التفاهم والتعاون مع جيراننا المحيطين بنا عبرنا ونعبر بوضوح عن غبطتنا الشديدة بما تحقق في العام المنصرم من انجازات تاريخية تمثلت في توقيع معاهدة الحدود الدولية مع شقيقتنا الجمهورية اليمنية وأيضا الموافقة على الاتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين السعودية والكويت وكذلك التوقيع مع دولة قطر على الخرائط النهائية لما تم انجازه من رسم كامل للحدود البرية وما تم تعيينه من خط الحدود البحرية. كما أن توقيع اتفاقية التعاون الامني مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ساعد بحول الله على تمتين وتقوية العلاقات الاخوية بين البلدين.

لقد شهد العام الماضي هذه الانجازات المهمة على مستوى تدعيم علاقاتنا مع جيراننا وهذا انما حدث استجابة لتحقيق رغبات جميع الاطراف لخلق مناخ أكثر ايجابية من شأنه أن يسهم في تطوير علاقات الاخاء وأن يزيد في فرص التعاون الخير ان شاء الله في كل المجالات.

أيها الاخوة: انتهز فرصة هذا اللقاء لتوجيه الشكر لامراء المناطق ولأشيد بما تقدمه مجالس المناطق من تعزيز لمسيرة التنمية في البلاد ومن دفع لعجلة التطور في المناطق المختلفة. وفي الختام أدعو الله لكم بالتوفيق في دورتكم الجديدة وأوصيكم بتقوى الله في ما تقولون وما تفعلون كما أوصيكم بأن تضعوا مصلحة بلادكم نصب أعينكم فهذا هو الامر الذي ينبغي أن يكون فوق كل اعتبار، لأن المسؤولية كبيرة والامانة غالية وثقيلة.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر رئيس المجلس ونائبه والامين العام وكل أجهزة المجلس على ما بذلوه من جهود من أجل انجاح مهمات هذه المؤسسة التي نعتز بانجازاتها ونتمنى لها دائما السداد.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة